

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المادة: حقوق الانسان

جامعة ديالى

المرحلة : الاولى

كلية القانون والعلوم السياسية

قسم القانون

عنوان المحاضرة: الاسهام الفكري في العصور القديمة

اهداف المحاضرة: تعريف الطالب بأفكار الفلاسفة التي طرحت في هذا العصر والتي كان لها علاقة بضمانات حقوق الانسان

الاسئلة التي تجيب عنها المحاضرة: هل ساهمت افكار الفلاسفة في العصور القديمة في دعم مسيرة حقوق لانسان.

العرض:

سوف نتناول في هذه المحاضرة الافكار التي طرحت من قبل الفلاسفة في الحضارتين الاغريقية والرومانية، وفقا للاتي:

الفرع الأول: الاسهام الفكري عند الاغريق:

تعد الحضارة الاغريقية من اكثر الحضارات التي انجبت فلاسفة ومفكرين، فمن ابرز فلاسفة السياسة هم الاغريق فكانوا رواد تفسيرها ونشرها في ارجاء المعمورة، ولجل الالمام بذلك سوف نتطرق لافكار كل من افلاطون وارسطو وفقا للاتي:

اولا: افلاطون:

نادى افلاطون بالربط بين السياسة والاخلاق لاعتقاده ان ذلك يحقق الخير للدولة والفرد.

اذ يرى ان نظام الحكم في الدولة يقوم على اساس العلم والمعرفة والفضائل الاخلاقية.

كما نادى بفكرة العدالة بوصفها الوسيلة التي تعزز الروابط في المجتمع وتحفظ وحدة الدولة وهي فضيلة عامة وخاصة لانها تحقق الخير للدولة والافراد على حد سواء.

والفضيلة تقوم على قواعد اخلاقية ثابتة تنظم سلوك الانسان.

كما نادى بالعدالة المجردة والحرية الشخصية اللذان يسودان القانون الطبيعي وان هذا القانون اسمى من القانون الوضعي.

ومع اقرار افلاطون بالعدالة الا انه ايد الاخذ بفكرة الحكومة السوفوقراطية التي يكون الحكام فيها من الفلاسفة والعلماء وبغض النظر عما اذا كان الحكم فرديا ام جماعيا.

ثانيا: ارسطو:

يرى ارسطو ان تقوم السلطة على اساس من الفضيلة وانها تتبع من الجماعة ومن ثم لا يجوز ان تسند الى فرد او اقلية وانما يجب مشاركة كل الجماعة.

وبما ان القانون هو تعبير عن ارادة الجماعة ومظهرها فيجب ان يخضع له الحكام والمحكومين. كما يرى مساهمة المواطنين في ادارة الشؤون العامة الا ان تلك المساهمة تكون وفقا لمؤهلات كل مواطن واستعداده.

كما ناقش تعدد السلطات في الدولة، اذ تقسم الى ثلاث سلطات هي التشريعية والتنفيذية والقضائية. الا ان هذا الفصل لايعني عدم التعاون فيما بينها فهناك تعاون ومراقبة بين السلطات الثلاثة مما يؤدي ذلك الى العدالة لتفادي الاستبداد الذي ينجم عادة من تركيز السلطة.

ويلاحظ مما سبق ان ارسطو اسس لمبدأ سيادة القانون ومبدأ الفصل بين السلطات، كما اشار الى وجوب ان يستند القانون الى قواعد القانون الطبيعي ويرى ان العدالة تقوم على اساسين يتمثل في المساواة بين الاشياء والخدمات.

ويلاحظ ان افكار افلاطون وارسطو تدور حول الدولة والسلطة، لانه من الثابت ان هناك متلازمة ابدية بين الحرية والسلطة، وان حالة حقوق الانسان في اي بلد متعلقة بنظامه السياسي، وعلى اية حال نرى ان افكار هؤلاء الفلاسفة كانت داعمة لمسيرة حقوق الانسان.

الفرع الثاني : الاسهام الفكري عند الرومان:

ابرز مفكر سياسي في روما القديمة هو (شيشرون)، والذي كان تلميذا لافلاطون وارسطو وكان متأثرا بهم لدرجة كبيرة، ورؤيته فيما يتعلق بالسلطة والدولة تقترب من رؤيتهما، اذ ان نظريته في السياسة هي نظرية اخلاقية تركز على اساس الفضيلة وان كانت تعتمد على العلم والمعرفة .

ويرلى شيشرون ان السلطة ظاهرة طبيعية تتبع من الجماعة ولا ترتبط بشخص الحاكم.

ويتميز شيشرون عن افلاطون وارسطو في ابرازه لمعنى الشعب حيث عرف الجماعة (كثرة منظمة تخضع لقانون عادل يرتضيه الافراد ابتغاء منفعة مشتركة).

اما افلاطون وارسطو فكان حديثهما يتركز حول المدينة ودولة المدينة وعن الطبقات الاجتماعية ولم يتحدثا عن الشعب اطلاقا.

ويرى شيشرون ان القانون الطبيعي واحد في كل زمان ومكان وهو صادق في كل زمان ومكان وهو يرجع الى الله نفسه. وبالتالي لا يجوز للشعب او لاي هيئة في الدولة ان تضع قانونا يتعارض مع القانون الطبيعي، واذا صدر قانون كهذا فيكون غير عادل ولا يلزم الافراد.

عنوان المحاضرة: الاسهام الفكري في العصور الوسطى في تطور فكرة حقوق الانسان

اهداف المحاضرة: تعريف الطالب بأفكار الفلاسفة المطروحة في العصور الوسطى ومدى تأثيرها على فكرة حقوق الانسان.

الاسئلة التي تجيب عنها المحاضرة:هل ساهمت افكار الفلاسفة في العصور الوسطى في تطور فكرة حقوق الانسان؟

العرض:

كان لانتشار المسيحية في اوربا اثرا ملحوظا على الجانب الفكري ،فظهرت افكار سياسية جديدة حاولت الى حد ما الانتصار الى احترام كرامة الانسان وادميته.

ظهر مفكرون عدة في هذا العصر تناولوا البحث في موضوع الدولة والسلطة ،وكان من ابرزهم الفيلسوف اللاهوتي الايطالي(توماس الاكويني) الذي تأثر بالاغريق لا سيما افلاطون وارسطو كما تأثر بأفكار الفيلسوف الروماني (شيشرون)،وهو يجمع بين الفلسفة والدين اذ يرى ان الملائكة على رأس الخليقة ثم يأتي الانسان في المرتبة الثانية من مراتب الخليقة.

فنظرية توماس الاكويني عن الدولة تقوم على ضرورة الوجود الاجتماعي كظاهرة طبيعية فالتجمع تنزع اليه الكائنات الحية،فالحوانات تتجمع بدافع الغريزة اما الانسان فيتجمع بفعل العقل والارادةولذلك فإنه يرى ان الدولة ظاهرة طبيعية فهي تنظيم ارتضاه الافراد للعيش معا ولغرض تنظيم هذه الحياة لا بد من وجود السلطة ويكون هدف الدولة تحقيق السعادة للافراد على اساس من الخلق والفضيلة.

ويرى ان السلطة تتكون من عنصرين الأول ديني وهو ان مصدر السلطة هو الله واما الثاني فهو عنصر زمني ويشمل مزاولة السلطة من حيث اختيار الحاكم او علاقته بالافراد فهي تستند الى الحقوق الانسانية ومن خلال هذا التقسيم اراد توماس الاكويني ان لا ينسب مزاولة السلطة الى الله لان مزاولة السلطة قد تكون ادارة فاسدة او طالحة والعمل الطالح لا ينسب الى الله وذلك انطلاقا من كونه قديسا اراد التوفيق بين الدين والفلسفة.

ومن ذلك نخلص الى ان الافكار المطروحة في هذا العصر عن الدولة والسلطة هي تصب في كفالة حقوق الانسان.

عنوان المحاضرة: الاسهام الفكرى فى عصر النهضة فى تطور فكرة حقوق الانسان

اهداف المحاضرة: تعريف الطالب بطبيعة الافكار المطروحة فى هذه الحقبة الزمنية وتمكينه من تحليل هذه الافكار للتوصل الى الاستنتاج فى تأثيرها فى تطور فكرة حقوق الانسان من عدمه.

الاسئلة التي تجيب عنها المحاضرة: هل ساهمت افكار الفلاسفة فى عصر النهضة فى تطور فكرة حقوق الانسان؟

العرض:

ان كلمة نهضة تعني: حركة البعث الجديد او الاحياء والتجديد والتغيير والابتكار فى جميع المجالات التي تساهم فى رقي الانسان.

ومن اهم سمات هذا العصر هو ظهور حركة الاصلاح الديني التي سميت بالحركة البروتستانية التي سعت الى تخليص الناس من استبداد الكنيسة ومن ابرز زعمائها الالماني (مارتن لوثر).

فهو يعد المؤسس للمذهب البروتستاني، والبروتستانية تعني (المحتجين) انشقوا عن الكنيسة الكاثوليكية فى منتصف القرن السادس عشر واستمرت حروب الانفصال اكثر من ثلاثون عاما.

اذ يرى مارتن لوثر ان كل بروتستاني يحمل انجيله فى يده وهو البابا بنفسه ولنفسه، اي ضرورة الصلة المباشرة بين الانسان وربه، ويرجع الفضل اليه فى التمييز بين السلطة الروحية والدنيوية.

اما تلميذه (اميلانتون)، فيرى ان القانون الطبيعي هو من صنو من وحي الوصايا العشر التي جاء بها النبي موسى (عليه السلام)، والتي كانت الوصايا الاربع الاولى متعلقة بواجب الانسان تجاه الله اما الوصايا الست الاخرى فهي لتنظيم علاقة الانسان تجاه اخيه الانسان.

ونتيجة لحركة الاصلاح الديني ادت الى ضعف دور الكنيسة، مما ادى ذلك الى وجود حكام طغاة حلوا محل الكنيسة وكردة فعل ظهر فكر سياسي مناهض لحكم الطغاة ونادى بالحرية، وكذلك ظهور فكرة سيادة الشعب وفكرة التعاقد ومن ثم التأكيد على الحرية كان لهذه الافكار تأثيرا واضحا على مفكري العصر الحديث.

عنوان المحاضرة: الاسهام الفكرى فى مطلع العصر الحديث فى تطور فكرة حقوق الانسان

اهداف المحاضرة: تعريف الطالب بأهم الافكار المطروحة في هذ العصر والجوانب التي تناولتها والغايات التي اراد كل فيلسوف الوصول اليها.

الاسئلة التي تجيب عنها المحاضرة: هل اسهمت الافكار المطروحة في مطلع العصر الحديث في تطور فكرة حقوق الانسان؟

العرض:

بحث معظم فلاسفة هذه الحقبة في اصل الدولة وكيفية نشأتها واركائها واشكالها وعابيتها. وركز الفكر السياسي على ثلاثة محاور رئيسة هي الحرية والسيادة وفكرة العقد الاجتماعي، وسنحاول بأيجاز بيان رؤية المدارس والمفكرون التي اسهمت في تطوير فكرة حقوق الانسان وفقا للاتي:

الفرع الأول: نظرية العقد الاجتماعي.

الفرع الثاني: مدرسة الطبيعيين.

الفرع الأول: نظرية العقد الاجتماعي:

تبحث نظرية العقد الاجتماعي في تحول الناس من حياة الفطرة الى حياة الدولة والنظام، ومن ابرز اعلام هذه النظرية هم هوبز ولوك وروسو.

يرى هوبز ان الناس في حياة الفطرة كانوا يعيشون حياة مليئة بالنزاعات والخوف، فأرادوا الانتقال من هذه الحياة الى حياة افضل وكان ذلك عن طريق عقد تنازل الافراد بموجبه عن كل حرياتهم لصالح الحاكم الذي لم يكن طرفا في العقد، وبناء على ذلك فإنه في حالة استبداد الملك او الحاكم لا يستطيع الافراد مطالبته بأي شيء لانه ليس طرفا في العقد وهو غير مسؤول امامهم وهو مسؤول عن اعماله امام الله فقط وكان يبغى هوبز من نظريته تأييد الملكية الاستبدادية المطلقة.

اما لوك، فيرى ان الافراد في ظل حياة الفطرة كانوا يعيشون حياة مليئة بالخير والسعادة الا انهم كانوا يطمحون الى حياة افضل، وكان ذلك عن طريق عقد بينهم وبين الحكام تنازلوا بموجبه عن جزء من حرياتهم الى الحاكم على ان يحافظ على الجزء المتبقي، ومادام الحاكم طرفا في العقد فأذا لم يلتزم به كان بمقدور الافراد فسخ العقد وابعاده واحلال من يحل محله. وكان لوك يريد ان يبرر الثورة على الستيورات المستبدة عن الحكم عام ١٦٨٨ واقامتهم نظاما ملكيا دستوريا.

واخيرا اراد جان جاك روسو، ان يبرر مبدأ سيادة الشعب، اذ يرى ان الافراد كانوا يعيشون في حياة الفطرة على اساس من العدل والمساواة الا ان تطور الحياة وظهور حق الملكية الخاصة وتغعد الحياة، ادى بالافراد ان يفكروا في العيش على نمط الحياة قبل ظهور الملكية ولكن دون الرجوع اليها ولاجل ذلك تنازل كل فرد عن جزء من حرياته لصالح مجموع الافراد فأصبح لمجموع الافراد ارادة عامة مستقلة اي انه كل فرد هو طرفا في العقد والطرف الاخر هو

مجموع الافراد اما الحاكم فهو ليس طرفا في العقد، ويرى ايضا ان العقد الاجتماعي لا يتضمن نزولا حقيقيا عن الحرية الفردية لان الحرية جزء من طبيعة الانسان والانسان لا يستطيع التنازل عن طبيعته. وان مجموع الافراد اي الشعب هو صاحب السيادة ولكونه يتعذر ممارستها بصورة جماعية فيتم اختيار شخصا ليمارس مظاهر السيادة وبناء على ذلك يعد الحاكم موكلا من قبل الافراد ويعمل تحت اشرافه وبالتالي يستطيع في اي وقت استبداله في حالة انحرافه او استبداده.

ويرى روسو ان خير الجماعة يكمن في الحرية والمساواة وهدف كل نظام تشريعي يتلخص بشيئين: الحرية والمساواة فالانسان الحر طاقة من طاقات المجتمع وعندما يفقد الانسان حريته فذلك يعني انتقاص من طاقة المجتمع.

اما المساواة فلا بقاء للحرية بدونها والمقصود بالمساواة هي المساواة امام القانون وليس المساواة النمطية.

كما يرى، ان الثروة مرتبطة بالحرية اذ يجب الا يبلغ المواطن من الثراء ما يجعله قادرا على شراء موطن اخر والا يبلغ مواطن من الفقر مما يدفعه الى بيع نفسه، لانه ان حصل ذلك سوف يتم الاتجار بالحرية احدهما يبيع والاخر يشتري، ومن احدهما يخرج عملاء الطغاة ومن الاخرى يخرج الطغان انفسهم. ولذلك هو يدعو الى تقريب الحدود القصوى ما امكن بين الغنى الفاحش والفقر المدقع.

اما بخصوص السيادة، يرى ان الشعب هو صاحب السيادة والافراد يتحدون بالعقد الاجتماعي في مجموع واحد له السيادة ولا يخضع الافراد الا لارادة هذا المجموع التي يسهمون هم انفسهم في تكوينها.

الفرع الثاني: مدرسة الطبيعيين:

حاول مفكري هذه المدرسة ايجاد الحلول للصراع القائم بين السلطة والحرية، وتحديد ما اذا كانت حقوق الفرد تعد هدف الجماعة ام ان الفرد يعد اداة في يد السلطة تحقق بها اغراض الجماعة ولمعالجة هذه طهر اتجاهان احدهما يتعلق بالمجال السياسي (مدرسة القانون الطبيعي) والاخر يتعلق بالمجال الاقتصادي (المدرسة الحرة) وسنتناول بأيجاز هاتين المدرستين وفقا للاتي:

اولا: مدرسة القانون الطبيعي:

فكرة القانون الطبيعي ليست حديثة وانما تعود الى القرون القديمة والوسطى لان فكرة القانون الطبيعي في تلك العصور كانت ذات صبغة دينية يسيطر عليها السلطان الروحي. ونظرا للانتقادات التي وجهت لها ظهرت فكرة القانون الطبيعي بصورة اخرى مغايرة لصورتها القديمة ويعود الفضل في ذلك الى الفقيه (جروسيوس)، اذ يرى ان القانون الطبيعي هو مجموعة مبادئ مستمدة من طبيعة الانسان عن طريق الاستنباط العقلي. وكل ما يخالف العقل يخالف القانون الطبيعي، وكل ما يتفق مع العقل يتفق مع القانون الطبيعي. ويرى ان القانون الطبيعي ثابت في كل زمان ومكان لا يتغير .

وهو يتضمن حقوق وحرريات للانسان سابقة على وجود الدولة.وبالتالي فأن المشرع للقانون الوضعي يجب الا يخرج عن القانون الطبيعي فكلما اقترب من القانون الطبيعي كان اكثر عدلا وكلما ابتعد فقد عدالته ونقص كماله.

ويلاحظ مما تقدم ان انصار هذه المدرسة يرون ان للفرد حقوقا استمدتها من طبيعته الانسانية،تولد معه وهي لصيقة به،وهي التي تقيد السلطة السياسية وان حمايتها هي الهدف الرئيس للجماعة.ومع قدم فكرة القانون الطبيعي الا انها لم تستخدم في تحديد نشاط السلطة وتعيين اهدافها الا منذ القرن السابع عشر.

ثانيا: المدرسة الحرة في الاقتصاد:

ظهرت في منتصف القرن الثامن عشر متأثرتا بأفكار مدرسة الطبيعيين او الفيزوقراط (ظهر الاقتصاديين المسمين بالفيزوقراطيين في فرنسا عام ١٧٥٠، والفيزوقراطية هي المصطلح المستخدم لمدرسة الفكر الاقتصادي التي افترضت وجود نظام طبيعي في الاقتصاد لا يتطلب توجيهها من الحكومة ليكونوا ناجحين واثرياء).

وكان يتزعم المدرسة كينييه في فرنسا وادم سميث في انكلترا،ووفقا لهذه المدرسة ان الحرية الاقتصادية تحقق المصلحة العامة على احسن وجه بتضاعف الجهود لاجل مصلحتهم الشخصية ومن ثم تحقيق المصلحة العامة،ولا تتدخل الدولة الا في الحالات الاستثنائية،ويترتب على الحرية الاقتصادية حرية التملك وحرية العمل وحرية المبادلات التجارية وفقا لشعارها المعروف(دعه يعمل دعه يمر).

تقييم نظريات القانون الطبيعي والعقد الاجتماعي

ان فكرة القانون الطبيعي ذات الطابع المثالي والمجرد والتي اشارت اليها اعلانات القرن الثامن عشر كرد فعل على طغيان السلطة وانتهاكها لكرامة الانسان هي فكرة بعيدة المنال لا يقر بوجودها الموضوعي ،اذ ان الاعتقاد التقليدي بأن للفرد حقوق طبيعية سابقة في وجودها على وجود الجماعة هو محض افتراض ،فالفرد لم يجلب معه الحقوق عند دخوله الى الجماعة (العقد الاجتماعي المفترض)،وانما الحقوق تتولد بعد دخوله الجماعة لان الحق ليس الا رابطة بين شخصين وان ساعة قيام الجماعة لم يكن ثمة حق ما للفرد سابق عليها،فكرة العقد الاجتماعي كفكرة منطقية لم يتمسكوا بها كواقعة تاريخية.

كما ان وجهة نظرهم في اسبقية الحق الفردي على سلطان الجماعة ،هو امر منتقد لان فكرة ابرام العقد لا يفكر بها الافراد الا اذا كانوا يعيشون فعلا في مجتمع .

اذا فكرة العقد الاجتماعي منبتها الحياة الاجتماعية وليست هي منبت الحياة الاجتماعية.

اما بالنسبة لرؤية مدرسة الطبيعيين لممارسة النشاط الفردي الاقتصادي فان تجربة المذهب الفردي الحر انتهت الى الوضع في اطار النظام الرأسمالي الى انقسام المجتمع الى طبقات مختلفة التكوين ومختلفة المصالح،فتحقيق المصالح الخاصة للرأسماليين لا يمكن ان يسمح وحده تلقائيا بتحقيق المصلحة العامة التي تتمثل في رعاية مصالح الطبقات الفقيرة صاحبة الاغلبية بذات القدر الذي تتحقق فيه مصالح الاثرياء.ولذلك بدأت التشريعات الحديثة بالتدخل في جميع المجالات واتساع مجالات السلطة وقيامها بتنظيم المرافق العامة وضمان سيرها.

ومع وجود الفراق الطبيعية فقد افرعت الحقوق السياسية من محتواها وهذا ما دفع الدول التي تعتنق المذهب الفردي الى العدول عن كثير من احكامه والاخذ بسياسة التدخل في ميادين النشاط الخاص وتخفيف التفاوت بين الاثرياء والفقراء عن طريق الضرائب التصاعدية.

ملاحظة: لا تعد هذه المحاضرة بديلا عن الكتاب المنهجي او ما يطرحه استاذ المادة في قاعة
الدرس.

مدرس المادة

م.م عبدالباسط عبدالرحيم عباس